العدم فلا بد وان لا يلزم من فرض وقوعه محال لما عرفت
وههنا يلزم البتة لان وقوعه مع تلك المرجحية يستلزم رجحان
المرجوح ومع شيء يقتضي ترجيحه على الوجود يستلزم الا يكون
ما فرض جملة ما يتوقف عليه الوجود جملة كذلك ضرورة توقف
الوجود على ارتفاع ذلك المرجح ايضا وهف وكذا لا يجوز
الوجود بالاولوية لانه يلزم اما رجحان المرجوح ان وقع العدم
مع المرجوحية او خلاف المفروض ان وقع مع المرجح
وهذا وعدناه سابقا فتامله قوله فان قيل لا نسلم
انه ح بل الرجحان بلا مرجح بمعنى وجود الممكن من غير ان يوجد
شيء اخر مرجح ولم يلزم هذا المعنى بل اللازم رجحان الوجود
مع تلك الجملة وان كان العدم ايضا ممكنا وهذا ليس
بمحال قوله قلت قد لزم هذا المعنى اه محصله ان الايجاد
من جملة ما يتوقف عليه وجوده فالموجود مع الايجاد موجود البتة
ويمتنع عدمه فاذا قلت انه موجود مع امكان عدمه فقد قلنا
انه موجود بلا ايجاد ضرورة انه لو وجد مع الايجاد لامتنع عدمه
ولا يخفى ان كلام المص لا يفي هذا المق فانه لم يبين الحال
اللازم من فرض عدمه بعد ما ادعاه بقوله لكنه يلزم ثم ردد
في وجوده واللازم عليه بيان لزوم وجوده من غير ايجاد
كما هو المق لا الترديد بين ان يوجد لشيء اخر اي مغاير
لذات الممكن وبين ان يوجد من غير ايجاد شيء اياه فان الظاهر
ان اللازم احد الفسادين لا الفساد المق بعينه ولعله
اكتفى صاحب التلويح عن مجموع هذا التصرف بحكم استدراك
قوله لانه ان امكن عدمه الى قوله لانه لا شك الى اخره ثم

رجع

لا يخفى ان الايجاد لانه كان من جملة ما يتوقف عليه الوجود
فلا حاجة الى التطويل في اثبات وجوب الوجود عند
وجود تلك الجملة بل يكفي ان يقال ضرورة ان الوجود
لا ينفك عن الايجاد كما ان الانكسار لا ينفك عن الكسر
فيمتنع عدمه قطعا عند وجود جملة ما يتوقف عليه واعترض عليه
ايضا بان الايجاد اعتبار عقلي حاصل من اضافة العلة
الى المعلول فهو في الذهن متاخر عنهما وفي الخارج غير متحقق
اصلا واجيب بان كونه عقليا لا ينافي توقف الموجود
عليه كعدم المانع نحن كيف ولو لم يتوقف وجود الممكن
على الايجاد لزم وجوده في الخارج بلا ايجاد وان كان تصوره
بخصوصه بعد تصور الطرفين قوله وهذه القضية
متفق عليها بين اهل السنة والحكماء اشارة الى قوله لا بد
لوجود كل ممكن من شيء يجب وجوده عنده ولولاه يمتنع
وجوده وهذه وان كانت في التفصيل الذي تمت
قضايا اولها اولية مشهوره دون الاخريين لكنه اعتبرها
واحدة مقيدة ولا شك ان احتياج كل ممكن الى علة
متفق عليه بينهما اما لحدوثه او لامكانه وهذا الاتفاق ظاهر
والا فكيف يمكن الجمع بين القول بدوام وجود المعلول مع
وجود العلة وهو مذهب الفلاسفة حاشا الله تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وبين القول بوجود المعلول المسبوق
بالعدم المتحقق بعلة مختار بالذات وشتان ما بينهما
قوله لكن اهل السنة يقولون بها على وجه لا يلزم الموجب
بالذات استدراك عن القضية الثالثة في التفصيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1